

## في ضوء استفحال قضية تجسس الخليوي والخروقات الأمنية الخطيرة مقترحات من الهيئة المنظمة لتعزيز أمان مختلف شبكات الاتصالات



● من أعمدة إرسال الاتصالات الضخمة

على ضوء ما أفضت إليه تطورات ملف التجسس الإسرائيلي على شبكات الاتصالات الخليوية في لبنان، تحركت «الهيئة المنظمة للاتصالات» على خط الأزمة، وعقدت سلسلة اجتماعات، كان أبرزها زيارة لرئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، قام بها رئيس الهيئة بالإنابة عماد حب الله وعضو مجلس إدارتها باتريك عيد، ومتابعة التنسيق مع وزير الاتصالات شربل نحاس ولقاء رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النائب حسن فضل الله وبعض المعنيين بالملف. وبخلاصة هذه اللقاءات، تقول الهيئة المنظمة إنها أعدت وثيقة حول «متطلبات أمان شبكات الاتصالات في لبنان»، تُركّز فيها على موضوع حماية الشبكة الخليوية، باقتراحها آلية لتدقيق ومسح شبكاتي «ميك آ» و«ميك ٢»، اللتين تديرهما «الفا» و«أم.تي.سي»، من أجل حصر وإزالة أي ثغرات أو خروقات أمنية.

كما تقترح وثيقة الهيئة مجموعة توصيات أو إجراءات فورية، ترى وجوب تطبيقها على كلتي الشركتين، لإزالة مخاطر الخروقات الأمنية المحتملة والاعتداءات، وحماية المعلومات الشخصية للمواطنين والمستخدمين.

### الأمان يبدأ من المستخدم

وتؤكد الهيئة المنظمة أهمية تقيد المستهلكين في قطاع الاتصالات بتدابير أساسية للحيلولة دون انتهاك خصوصيتهم وأمنهم، اتصالياً ومصرفياً، خاصة بعدما تبين للمتخصصين في الحماية المعلوماتية وجود ثغرات أمنية لنظام «البلوتوث» المستخدم في الهواتف الخليوية.

ولذلك تدعو الهيئة مستخدمي أجهزة الخليوي ومودعي المصارف إلى جملة من التدابير الاحترازية لتعزيز حماية اتصالاتهم وبياناتهم، ومن أبرزها: فتح إشارة تقنية «البلوتوث» فقط عند لزوم استعمالها.

عدم إعارة جهاز الهاتف الخليوي لأي كان، وعدم تركه بعيداً عن صاحبه.

عدم استخدام نقطة الاتصال العاملة بتقنية «واي فاي» اللاسلكية داخل المنازل أو الشركات بدون استعمال وسيلة تشفير قوية لإشارة اللاسلكي.

إيداع بطاقات الائتمان بعيداً من مكان كلمات السر التابعة لها.

تغيير كلمات السر المستخدمة دورياً، وعدم استعمال كلمات سر بديهية، مثل اسم الزوجة أو الابن وما إلى ذلك.

كما تقترح وثيقة الهيئة مجموعة توصيات أو إجراءات فورية، ترى وجوب تطبيقها على كلتي الشركتين، لإزالة مخاطر الخروقات الأمنية المحتملة والاعتداءات، وحماية المعلومات الشخصية للمواطنين والمستخدمين.

ولا تفتق التدابير الموصى بها عند خدمة الهاتف النقال فقط، إذ توصي الوثيقة أيضاً باعتماد إجراءات أمان وتحكم جديدة ومبدئية، تُطبّق على كافة مقدمي خدمات الاتصالات في لبنان، بما يشمل صراحة وزارة الاتصالات وهيئة «أوجيرو» التابعة لها، وشركات الخليوي والإنترنت ونقل المعلومات.

يأتي ذلك بعد الأضرار الخطيرة على المستويين الفني والتقني، التي تعرض لها قطاع الاتصالات عن طريق العملاء المندسّين فيه، وبعدم شملت محادثات الهيئة من المسؤولين المعنيين، دور الشركات المشغلة في توفير الحماية وتحسين وضعها أمام الخروقات الأمنية، مع ما يتطلبه ذلك من إجراءات صارمة وفورية في عدة مجالات، خاصة ما يتعلق منها بالعمل والتجهيزات والعلاقات الخارجية، وكلها غير محصنة بما يكفي أمام أي اختراق مستقبلي.

### تدبير حماية المستهلكين

ومنذ بداية عملها، وضعت الهيئة إطاراً تنظيمياً متكاملًا لحماية مستخدمي خدمات الاتصالات، فطرحت ٤ أنظمة على الاستشارات العامة، هي «نظام نوعية الخدمة ومؤشرات الأداء الرئيسية»، و«نظام شؤون